



حلف

# الأميركيون: نريد وزير دفاع لا يزعب الجيش!

## هيام القصيفي

للتركيز على هذين الملفين من دون أي تردد، كاولوية، بصرف النظر عن هوية رئيس الحكومة. وتظهر في هذا المجال مقاربة الأميركيين تحديداً هي الملف الحكومي مختلفة أكثر عن غيرهم من المتعاطين بالشأن اللبناني. لأن ما يظهر حتى الآن لا مشروع حقيقياً لها سوى التباين الفعلي بين مع الهدف الأساسي الذي انطلق منه المحتجون في الشارع للمطالبة بإسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري والإتيان بحكومة أخرى. فالحكومة المقترضة حائرة بين أنها موقفة في انتظار عودة الرئيس سعد الحريري مجدداً، أو حكومة الوقت الشرايع لسحب توتر الشارع ليس إلا، أو حكومة غير فاعلة بسبب الضغوط الخارجية والداخلية من قوى سياسية ومن المظاهرات.

## اسلوب تعامل الأميركيين مع السلطة يعتمد على اختيار وزير الدفاع

ذلك، لا تبدو أنها ستكون مقتنعة أو مقنعة بمهجتها، طالما أن الهدف منها ليس واضحاً، بحسب ما بدأ يظهر من تشكيلاتها الاسمية، والطريقة التي تدير بها القوى السياسية إياها مفاوضات التافف، والشروط التي لا تزال توضع على الطاولة من دون الالتفات إلى استمرار المظاهرات وقطع الطرق. التحدي الأبرز في البلد اليوم ليس سياسياً، بل هناك تحدّ اقتصادي ومالي كان ولا يزال السبب الذي أدى إلى استقالة حكومة الحريري، ما يشير هو ليس مقلقة من الأ تكون التركيبة المطروحة على قدر الصعوبات المالية، لأنها تكاد تشبه نسخة مقلدة عن الحكومة الحالية، ففتكر تجربة تعاملها ومعها كل أركان السلطة، حيال أداء المصارف السبي والأزمة المالية الأكثر شراسة التي عرفها لبنان، وكأنها مجرد فقاعة صابون.

لذا يرتفع مستوى التحذيرات الدولية، الأميركية والأوروبية، إلى المنعين حول خطورة الوضع المالي والاقتصادي، مرفقة بصنائج جديّة

لا بل إنهم ضاعفوا القلق اللبناني من خلال إعادة تلويحهم، كما تبليغت بعض المراجع، بعقوبات على مروحة من الشخصيات غير الرئيسية، ولكن لها دلالاتها السياسية الواضحة. في المقابل، ركزوا على بخدين أساسيين، انطلاقاً من أن ثققتهم واضحة ثققتهم بالجيش كمؤسسة وحيدة بعيدة عن المؤسسات الرسمية والحكومية الأخرى. ومن أجل ذلك

يحرصون في كل مناسبة على إظهار أهمية دورها وعلى تقديم المساعدات لها حين تتوقف كل أطر المساعدات للبنان، ومن أجل ذلك أيضاً كانوا واضحين في إيداء رأي قاطع، وليس مجرد ملاحظة، أنهم لن يقبلوا في إطار مشاورات تاليف الحكومة بتكرار تجربة الإتيان بوزير دفاع يسبب ذنبية في الجيش كما يجري حالياً وتتردد صداه في كل المحافل التي تعنى بالوضع اللبناني الداخلي، وإشار الأميركيون إلى أن ما يحصل بين وزير الدفاع الحالي لباس

بوصعب والجيش غير مقبول، لأن ذلك يثير منذ أشهر نوعاً من الفوضى غير المستحبة، ويترك علامات سيئة في وسط مؤسسة عسكرية هم يرعونها. هذا الأمر الحكومي الوحيد الذي كانوا حريصين على تبيانه والتأكيد عليه، بعيداً عن طرح أو تجربة الإتيان بوزير دفاع يسبب ذنبية في الجيش كما يجري حالياً وتتردد صداه في كل المحافل التي تعنى بالوضع اللبناني الداخلي، وإشار الأميركيون إلى أن ما يحصل بين وزير الدفاع الحالي لباس

(هيلم الموسوي)



# لفز كارلوس غصن: خطأ ياباني أوصله إلى بيروت

يبلغ بدوره لبنان لتسليم غصن. وفي هذا السياق، قالت مصادر قضائية لـ«الإخبار» إن قيادة شرطة الانتربول يفترض أن تثبت سلامة الطلب قانونياً أو يُطلب من طوكيو اعتماد الإجراء المتعارف عليه، وإذا جرى الإصرار على تسليم غصن عبر الانتربول بموجب الإشارة الحمراء، فلن يُصار إلى تسليمه إلى الانتربول أو طوكيو لكونه مواطناً لبنانياً يحمل الجنسية اللبنانية، بل سيتولّى القضاء اللبناني التحقيق معه لتبين حقيقة توطئه في الاتهامات المسوّقة ضدّه.

وغصن ينشغل الجميع بنتف روايات لتهرب غصن على الطريقة الهولوبودية، لم يتحرك القضاء بعد لفتح تحقيق مع غصن بجريمة التطبيع مع العدو الإسرائيلي وزيارة الأراضي المحتلة

مصادر مقرّبة من رجل الأعمال الذي يحمل ثلاثة جوازات سفر (البرازيلي والفرنسي واللبناني) أكدت أنه دخل في حوزة غصن كمستخدّن جنوبي بعدما حجرت باقي أوراقه. مرجع أمّني أكد أيضاً لـ«الإخبار» أنّ غصن دخل بموجب جواز سفره الفرنسي قادماً من تركيا على متن طائرة خاصة. وعن سبب عدم توقيفه، أكدت المصادر عدم وجود أي مذكرة توقيف بحقّه. وعن زيارته أراضي العدو ولقائه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، أشارت المصادر إلى أنّ الأمن العام أحال الملف على القضاء لاتخاذ القرار المناسب فيما لفتت مصادر قضائية إلى أنّ الزيارة قديمة، تعود إلى ما قبل 11 عاماً، وأن يتحرك فتح في الأمر آنذاك قبل إقبال الملف.

المصادر ذكرت أنّ غصن استدرج إلى اليابان لتوقيفه بعد الحاح

## حنا غريب

كل عام وأنتم بخير، رفقاءً وأصدقاءً ومنتفضين في الشوارع والساحات أمام البنك المركزي وجمعية المصارف والمؤسسات المالية وقصور العدل ومزاريب الهدر والفساد في المرافق العامة. كل عام وأنتم بخير، رفقاءً وأصدقاءً من قطاع الشباب والطلاب ومجموعات شبابية أخرى، تتقدم المصارف وتقوم بغضخ فساد إدراتها أمام الرأي العام ومنعها من سرقة أموال صغار المودعين وإجبارها على صرفها مع رواتب وأجر الموظفين المحتجرة لديها. كل عام والوطن بخير، ما دامت الانتفاضة بخير وما دام شعبنا مصمماً على إنجاز مهمته التاريخية في فرض عملية التغيير رغم كل الصعوبات والواجز، فلا شيء بعد اليوم قادرٌ على الوقوف بوجهه، فالانتفاضة لن تتراجع ولن يخرج المنتفضون من الشوارع والساحات إلا وقد انتصرت إرادتهم وتطلّعاتهم في ولوج باب التغيير الحقيقي وفتح الطريق لقيام دولة وطنية مدنية وعلمانية وديمقراطية تستجيب لأحلام الشباب والشابات، لأحلام العَمال والأجراء والموظفين والمزارعين، أحلام مختلف الشرائح الاجتماعية الدنيا والمتوسطة المصمّمة على الخلاص من سلطة تحالف الرأسمال والريع وأسراء الطوائف، سلطة المحاصصة والإفقار والتجوع والتهمجر.

لن تعود عقارب الساعة إلى الوراء مهما أمعنت السلطة في محاولاتها اليائسة بضرب الانتفاضة بعدما حققت ما حققت من إنجازات على مستوى الوعي السياسي للقضية الوطنية والاجتماعية لدى شعبنا وفي فرض دورها بوصفها لاعباً سياسياً جديداً لم يُعدّ بالإمكان تجاوزه في الحياة السياسية اللبنانية.

هناك زلزال سياسي أحدثته الانتفاضة، والجريمة الكبرى التي ترتكبتها السلطة السياسية تكمن في رفضها الاعتراف بالواقع الجديد وفي الحد من حجم الخسائر والمخاطر التي تهدّد الوطن جزءاً هذه المكابرة، فهي ما زالت تتهزّب من تحمّل المسؤولية وتلقي بتبعات الانهيار المالي والنقدي على عاتق الأغلبية الساحقة من اللبنانيين وتهدّد كعادتها بأخذ البيلال إلى الفوضى والحرب الأهلية حفاظاً على مصالحها الطبقية وعلى ديمومة نظامها السياسي وتبعيته إلى شبكة النظام الرأسمالي العالمي فهي: أولاً، لم تحقّق شيئاً لتاريخه من مطالب الانتفاضة على المستويات كافة رغم تسارع وتيرة الانهيار وتراجع تصنيف لبنان الائتماني حيث لم يبقَ سوى درجتين فقط لإعلان لبنان دولة مفلسة، فيما تراها في المقابل تخضع للتدخلات الخارجية والضغط الأميركية المالية والتقديفة، فتوافق باطرافها كافة على الورقة المسماة إصلاحية لمؤتمّر «سيدر»، التي ليست سوى المدخل للانتفاضة الأميركية التي تفارض حولها مع الموفدين الأميركيين، وكان آخرهم ديفيد هيل. وفي مقدمة هذه المطالب يأتي موضوع ثروتنا النفطية والغازية التي يمارس الأميركي ضغوطاته بهدف سرقتها مع

# نقاط على حروف الانتفاضة

العدو الصهيوني تحت غطاء ترسيم الحدود البحرية. وتطول لائحة المطالب في فرض توطين اللاجئين الفلسطينيين تنفيذاً لصفقة القرن، وفي منع عودة النازحين السوريين لعرقلة الحل السياسي في سوريا، وفي ضرب موقع لبنان المقاوم للعدو الصهيوني وللمشروع الأميركي في المنطقة. هذا فضلاً عن المطالبة بالإفراج عن العميل عامر الفاخوري الذي قطعته حوله المفاوضات مع السلطة السياسية شوطاً بعيداً، بدل أن تعتمد الأخيرة لإنزال حكم الإعدام به وبالخونة من أمثاله الذين ثمت إعادتهم إلى الوطن تحت مُسمّى «مبعدين»، وهم الذين تعاملوا مع العدو الصهيوني أثناء الاحتلال وقاموا باغتتيال المقاومين وتعذيب الأسرى والمعتقلين.

ثانياً، مضاعفة إجراءاتها في ضرب الانتفاضة عبر قطع الطرقات ووضع شارع بوجه شارع والحرق المتبادل للمراكز الحزبية السلطوية والاعتداءات على الساحات وإطلاق الشعارات



## هناك زلزال سياسي أحدثته الانتفاضة والجريمة الكبرى التي ترتكبتها السلطة السياسية تكمن في رفضها الاعتراف بالواقع الجديد وفي الحد من حجم الخسائر



الذهبية، شيعية، شيعة، وسنة سنة، واستخدام بدعة «الميثاقية» ونظرية «الرجل القوي» في مذهبه، واستخدام المؤسسات الدينية ومرجعياتها في الحياة السياسية والوصول إلى السلطة وإطلاق التهديدات واستخدام القمع المفرط ضد العنصمين والمتظاهرين واعتقالهم وتعذيبهم.

ثالثاً، استخدام الاستشارات النيابية والتكليف والتشكيل الحكومي عنواناً لأخذ المناخ السياسي بعيداً عن مطالب الانتفاضة والتغطية عليها بالشنحن الطائفي والمذهبي، كي تصبح خلافات أطراف السلطة حول الموضوع الحكومي، تكليفاً وتشكياً ومحاصصةً، هي الأهم، وهي التي يجب أن تحتل الأولوية لدى الناس على حساب معاناتهم وفقرهم وجوعهم، فلا شيء يتغيّر في طريقة التكليف وتسمية حسان دياب رئيساً للحكومة، ومن دون معرفة رؤيته حول برنامج الحكومة ومواصفاتها، وما أعلنه عن تشكيل حكومة أخصائيين ومستقلّين يتناقض مع طبيعة الاستشارات التي يجريها، سواءً

مع بعض المستورزين ممّن يدعون تمثيل الانتفاضة، والتي أعلنت الانتفاضة رفضها لهم، وسواءً في استشاراته مع أطراف السلطة التي قامت بتسميته وهي تتصارع اليوم وتبادل التهم في ما بينها حول توزيع الحصص والتسميات والحقائب الوزارية. وفي ظل هذه الأجواء، يزداد الشحن الطائفي وشدّ العصب المذهبي ودعوات النزول إلى الشارع مطلع العام الجديد لوضع شارع ضدّ شارع تحت عنوان «سعد أو لا أحد»، بما يعيدنا إلى المربع الأول خدمة مصالح أطراف السلطة جميعها في ضرب الانتفاضة.

لكل هذه الأسباب، كان موقفنا باعتبار تكليف حسان دياب رئيساً للحكومة لا يتغيّر من موقفنا باستمرار الانتفاضة وتصعيد المواجهة الشعبية ضدّ هذه السلطة، في حين أصبحت عملية تغيير قواعد النظام السياسي الطائفي تتعبّر اليوم عن حاجة موضوعية ماسة لمعالجة أزمة النظام الذي يتجّه نحو الاحتضار السياسي والاقتصادي وسط حال الشلل الذي يضرب مؤسساته الدستورية كافة.

وهو ما يطرح أمام قوى التغيير الديمقراطي مهمة إنقاذ الانتفاضة التي دخلت شهرها الثالث، في حين ما زالت ترفض السلطة تحقيق مطالبها وتسعى لضربها وإخضاع المنتفضين لسلطة أسراء الطوائف ودفعهم للهجرة إلى الخارج تسهيلاً لإقامة أشكال من الفدراليات المذهبية بما يحاكي مشروع الشرق الأوسط الجديد. وهذه المهمة الإنفاضة تتطلّب تضامر كل الجهود للنجاح بوضع استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة الشعارات والأهداف والبرنامج ووسائل العمل، فيكون هذا الأذنّى أحداث خرق في النظام السياسي الطائفي، وحذماً الأقصى تحويل الصيرورة الثورية للانتفاضة إلى ثورة سياسية واجتماعية تسقط النظام السياسي الطائفي بالكامل وسط تصاعد تداعيات الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وما سينتج عنه من حال الفقر والعوز والجوع وتفشي الجريمة والفوضى وانعدام النظام العام، حيث لن ينفع حينها حلّ المشكلة عن طريق توزيع المساعدات الغذائية والعينية من هذا الزعيم أو ذاك ولا من هيئات ومجموعات المساعدات الخيرية.

إنّها مهمة تاريخية على قوى التغيير الديمقراطي أن تتحمّل مسؤوليّاتها وأن تسعى جاهدة لتجميع قواها خلف هذه هذه المهمة، هكذا نفهم القول بأنّ ما قبل 17 تشرين الأول ليس عنوان الانتصار لفهم المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول في التحرير والتغيير. وما يجمع 16 أيلول و17 تشرين الأول هو القضية الواحدة، قضية التحرر الوطني والاجتماعي لشعبنا، الذي به يخوض صراعه الطبقي ضد الاضطهاد الامبريالي من الخارج وضد الاستغلال الطبقي الذي تمارسه سلطة الرأسمال والريع من الداخل.

«الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني



البنك اللبناني الاجتماعي ش.م.ل

لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس إدارة البنك اللبناني الاجتماعي ش.م.ل بدعوة حضرات المساهمين الكرام إلى حضور الجمعية العمومية غير العادية التي ستعقد في مركز المصرف الكائن في بيروت، الحمراء، شارع إميل إده، بناية الحص، الطابق السادس وذلك في تمام الساعة الواحدة من يوم الثلاثاء الموافق في ٢٠٢٠/١٢/٢١ للنتائح والتقرير فيما يخص التعميم رقم ٥٣٢ الصادر عن سعادة حاكم مصرف لبنان والذي طلب بموجبه من المصارف اللبنانية زيادة أموالها الخاصة الأساسية بنسبة ٢٠ ٪ من حقوق حملة الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأميركي وفقاً لما يلي:

بنسبة ١٠ ٪ خلال مهلة حددا الأقصى ٢٠١٩/١٢/٣١ .

بنسبة ١٠ ٪ إضافية خلال مهلة حددا الأقصى ٢٠٢٠/١٢/٣٠ .

وتفضلوا بقبول الاحترام  
مجلس الادارة

أحد مديري شركة «نيسان» عليه للحدوث إلى طوكيو للقيام ببعض الأعمال، علماً بأنه أوقف في اليابان أربع مرات: المرة الأولى في 19 تشرين الثاني عام 2018، ومكث نحو 130 يوماً في سجن انفرازي، ولم يكن يزره سوى السفراء والمحامي الجزائي الياباني. وبحسب المعلومات، فإنّ الإجراءات القضائية في اليابان طويلة الأمد. إذ إنّه في كل مرة كان يجري توقيفه احترازيّاً عشرة أيام، ثمّ تدبّر عشرة أيام جديدة، ثمّ تتعّب بثلاثة أيام إضافية، علماً بأنّ هذا المسار تكرر أربع مرات، وتكررت المعلومات أنّ غصن أنّهم بالامتناع عن التصريح عن تعويضات نهاية الخدمة بين عامي 2011 و2015 في الإجراء الأول وبين 2016 و2018 في الإجراء الثاني، ولا سيما أنّ الإجراء بدعوى رابعة بجرم إساءة الأمانة، بعد الإجراء الرابع والتوقيف للمرة

الرابعة، أُخلى سبيله بشروط مكتوبة وشفهية، من بينها تحديد لائحة أشخاص تُمنع من التواصل معهم، كما منع من التواصل عبر الأنترنت. وبخلاف ما بينه وزوجته، منذ 25 نيسان الماضي، بدأ غصن بالتقدم بطلبات لرؤية زوجته أو الحديث معها، إلى أن سمح له بذلك في بداية كانون الأول. ثمّ سمح له بمحادثتها مجدداً video call لمدة نصف ساعة قبل يوم واحد من عيد الميلاد وبحضور محام. وفي اليوم التالي، عُقدت جلسة لتحديد مواعيد جلسات المحاكمات. فعددت الجلسة الأولى في الاتهامين الأوّلين في أيار 2020، لكن الجلسة الثانية للاتهامين الثالث والرابع، التي كان يفترض أن تكون في أيلول، فقد خُددت في عام 2021، ما دفعه إلى اتخاذ القرار بالهرب.